

## حذر من استغلال الجماعات المسلحة تحولات الشرق الأوسط

# طالباني: العراق قادر على حماية أمنه الداخلي.. وعلى الجيران مراقبة الحدود

بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني جاهزية القوات العراقية لحفظ الأمن الداخلي، داعياً دول المنطقة إلى التعاون الوثيق لتعزيز قدرة تلك القوات على حماية الحدود ومنع تسلل المسلحين، فيما حذر من استغلال الجماعات المسلحة للتحولات التي تشهدها المنطقة لزعة الأمن وتاجيح العداوات القومية والدينية والمذهبية.

وقال طالباني خلال كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الإيرانية طهران، إن الإرهاب أفة عالمية أصبحت خطراً يهدد الجنس البشري ويقوض الاقتصاد العالمي ويعيق حوار الحضارات الذي صار شرطاً لا بد منه في عالم غداً قرية كبيرة بفعل وسائل الاتصال الحديثة.

وشدد على ضرورة "تشخيص دقيق للإرهاب من أجل القضاء عليه فضلاً عن إزالة الحيف والإقرار بحقوق الإنسان واعتماد مبادئ الديمقراطية باعتبارها عوامل أساسية في محاصرة الفكر الإرهابي وإسقاط ذرائعه".

ودعا طالباني إلى "تعبئة الشعوب ضد التطرف الذي يتبرقع أحياناً ببراقع دينية ويرتكب أفعالاً الجرائم باسم الدين"، مشيراً إلى أن "موجة الانتفاضات التي تشهدها المنطقة هي تعبير عن الرغبة في التغيير والحاجة إلى الإصلاح وتجسيد تطوح الشعوب بأن تكون صانعة مصيرها وشريكة في صياغة مستقبلها، كما إنها تعبير عن طموح كل مواطن إلى حياة كريمة تحفظ في ظلها حقوق الإنسان وتحفل بحرياته".

واستعرض طالباني في المؤتمر معاناة العراق بسبب الإرهاب والدعم الخارجي له والذي جعله يقر دستوراً يلزم فيه نفسه بأن لا يكون منطلقاً لأي

تهديد إرهابي من أراضيه على جيرانه ودول العالم، مؤكداً في الوقت نفسه على "جاهزية القوات العراقية لحفظ الأمن الداخلي".

ودعا الرئيس إلى "التعاون الوثيق مع الدول لتعزيز قدرتها على حماية الحدود ومنع تسلل الإرهابيين وردع أي اعتداء محتمل".

وحذر طالباني في ختام كلمته من حجم التحولات التي تشهدها المنطقة، لافتاً إلى أن "تحولات بهذا الحجم يمكن أن تخلق بؤر فراغ وعدم استقرار قد

تسعي الزمر والعصابات الإرهابية إلى استغلالها لهدف زعزعة الأمن وتاجيح العداوات القومية والدينية والمذهبية والدفع نحو الاحتراب الأهلي".



وكانت فعاليات المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي يستغرق يومين، قد بدأت، أمس الأول، في وزارة الخارجية الإيرانية في العاصمة طهران، تحت

شعار "العالم بدون إرهاب". وبحسب وسائل الإعلام الإيرانية فإن رؤساء جمهوريات ومسؤولين من 80 دولة في العالم ومنوبين عن منظمات دولية يشاركون في المؤتمر، لبحث الجذور والأبعاد المختلفة للإرهاب والتعاون الدولي ودور المنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب وأراء الأديان بهذا الصدد.

وأشار المؤتمر استغراب وحفيظة بعض السياسيين العراقيين، وفيما دعا قيادي كردستاني إيران إلى حل مشاكلها مع العراق أولاً قبل أن تدعوه لحضور مؤتمر شكلي في طهران، أكدت القائمة العراقية أن المؤتمر بلا مصداقية لأن النظام الإيراني من أكبر الأنظمة الداعمة للإرهاب في العالم، في حين اعتبر قيادي في دولة القانون أن المؤتمر إعلامي 100٪، كما أشار

خبير في القاعدة إلى وجود الكثير من الغرائز لتهام طهران التي تحاول عبر المؤتمر نقل صورة مغايرة عنها. وكانت طهران استضافت مؤتمر "التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب من أجل السلام العادل" يومي 16 و 17 أيار الماضي والذي ناقش سبل مواجهة ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي.

يذكر أن أمين المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب بهمن طاهريان مباركة وهو مستشار الرئيس الإيراني محمود احمددي نجاد قال، في 12 حزيران الجاري، أن دراسة جذور وأبعاد الإرهاب المختلفة والتعاون الدولي في موضوع مكافحة الإرهاب وتعزيز سبل مكافحته وتناول وجهات نظر الأديان الإلهية حول ضرورة مكافحة الإرهاب من أهم المواضيع التي سبتناولها المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عقد في طهران بمشاركة وفود من 80 بلداً ومنظمة دولية وإقليمية يومي 25 و 26 حزيران الجاري.

## سياسيون يستغربون تصريح رئيسها

# لجنة الامن: تصريحات السيد شخصية.. والعراق بحاجة للأمريكيين

متابعة / المدى

في خضم الحديث عن اقتراب موعد الانسحاب الاميركي من العراق بنهاية العام الحالي وفقاً للاتفاقية الامنية، برزت مواقف متناقضة داخل لجنة الامن والدفاع النيابية، بين مؤيد على جاهزية القوات الامنية لتولي المهام بدلاً عن الجيش الاميركي وبين داعي إلى عدم المغالاة في وصف تلك الاحتمالية.

ففي الوقت الذي أكد رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب والقيادي في دولة القانون حسن السيد في تصريحاته عقب لقاءات جمعه بالسفير الاميركي في بغداد وقائد القوات الاميركية قبل يومين بأنه يبلغها بعدم حاجة بلاده الى القوات الاميركية بعد التأكد من قدرة القوات العراقية على تولى المسؤوليات كاملة، وهو ما رآه اعضاء في اللجنة مواقف شخصية للسيد كون القوات الامنية العراقية غير قادرة لغاية الان على حماية الوضع الداخلي.

وقال نائب رئيس اللجنة اسكندر نوت وهو قيادي في القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق ايد علاوي لوكالة كرسنتان لالانباء ان "على الجميع عدم المغالاة في قدرة قوات الامن العراقية على الدفاع عن الامن الداخلي والتحديات الخارجية"، مبيناً أن "التصريحات التي تقر بجاهزية وأهلية القوات الامنية هي موقف شخصية ولا تعكس رأي الجميع".

ويخشى عراقيون من عودة أعمال العنف إلى البلاد بعد الانسحاب الاميركي، كما يخشى آخرون من تجدد الهجمات الدامية في حال تأجل الانسحاب ولا سيما بعد تهديدات أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من أن جيش المهدي سيهجو إلى "المقاومة" إذا خرج الاتفاق الأمني بين بغداد و واشنطن.

وأوضح وتوت أن "القوات الامنية بأعدادها كافية، ولكن هناك نقص في الجهد الفني الاستخباري، ونقص في أجهزة الكشف، ونقص في الخطط التي يجب ان تضعها قيادات العمليات في جميع المحافظات"، وأضاف أن "هناك غياباً للدعم اللوجستي الامني"، مشيراً إلى أن "القوات العراقية الحالية غير قادرة على حماية الحدود ودليل ذلك التجاوزات الكويتية على الحدود".

ووقع العراق والولايات المتحدة عام 2008، اتفاقية الإطار الاستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الاعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم

القانونين بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاه من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وكان رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري كامل المالكي ناقش في وقت سابق الواقع الأمني والخطط المستقبلية للبلاد.

وقال مصدر في رئاسة الوزراء إن المالكي والقادة الامنيين ناقشوا في اجتماع للجنة التنسيق العليا للامن والدفاع مجمل قضايا الامن في البلاد، واهمها الاستعدادات للانسحاب الاميركي، و املاء الفراغ الذي سيستلزمه الانسحاب، و اشار المصدر إلى ان المالكي ناقش، أيضاً، مع القيادات احتياجات الأجهزة الامنية في الظروف الراهنة.

من جهته، وصف نائب عن تحالف الوسط قرار الانسحاب الاميركي من العراق بـ "بكرة لهب" تقاضفها رئيس البرلمان ورئيس الوزراء فيما بينهما لحساسيته.

وقال النائب محمد اقبال إن: "الانسحاب الاميركي أصبح (كرة لهب) تقاذفها المالكي والنجفي فيما بينهما" مشيراً إلى أن "إعطاء العراق النهائي يجب ان يكون البرلمان مطبحة الأول بعد اعداد تقرير مفصل يبين جاهزية القوات العراقية داخلياً وقدرته على حماية حدوده".

وأضاف أن "التقرير الثاني يجب أن يقدمه رئيس الوزراء كونه صاحب المسؤولية الأمنية والقائد العام للقوات المسلحة والمشرى على كل الأجهزة الأمنية إذ أنه وزير للدفاع والداخلية والامن الوطني والأجهزة المتعلقة بها".

وأوضح اقبال أن "البعد الانتخابي في عقلية أغلب السياسيين حول هذا القرار ال سياسي، إذ أنه قرار أممي صرف" داعياً إلى أن "تتخذ القرارات الاستراتيجية بعيداً عن العاطفة". ودعا إلى اتخاذ القرار الأوضح والأصدق؛ لدرء الخطر عن العراق، وإن كان القرار صوب بقاء القوات الاميركية.

يذكر أن "العراق مقل على انسحاب اميركي نهاية العام الحالي وسط زيارات لوفود أمريكية عديدة تضغط باتجاه تمديد الانسحاب بحسب ما ذكره نواب في وقت سابق".

وكان العراق وأمريكا قد وقعا اتفاقية نهاية عام 2008؛ لانسحاب القوات الاميركية من العراق والتي بدأ تطبيقها في الأول من كانون الثاني 2009 والتي تقضي بانسحاب اميركي نهائي عام 2011.

دعا أسامة النجفي رئيس مجلس النواب المالكي إلى تحديد الموقف من الانسحاب الاميركي وتقديم تقرير للبرلمان عن جاهزية القوات الأمنية، بينما دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الكتل السياسية إلى الاجتماع وتحديد موقفاً من الانسحاب الاميركي.

## جيفري يخشى من نشاط متصاعد للمليشيات

# الجيش الاميركي: ندعم العراق لحل أزمة "مبارك الكبير"

متابعة / المدى

أكد الجيش الاميركي في العراق دعمه جهود الحكومة العراقية للتعامل مع الكويت في حل موضوع ميناء مبارك وحقوق العراق الملاحية في التصدير والاستيراد من الخليج العربي، فيما أعرب عن قلقه من اتساع نشاط "مليشيات مطرقة" بعد انسحابه من العراق لتشمل الكويت.

وقال المتحدث الرسمي باسم القوات الاميركية في العراق جيفري بيوكانن "إننا ندعم جهد الحكومة العراقية للتعامل مع الكويت لحل المشكلة التي حدثت حول إنشاء ميناء مبارك الكويتي وحقوقه في الملاحة البحرية وفي التصدير والاستيراد من الخليج العربي".

وأضاف بيوكانن لوكالة السومرية نيوز أن "وزارة النفط العراقية تقوم الآن ببناء رصيف لتصدير النفط، الأمر الذي ندعمه أيضاً وستكون متواجدين دائماً لمساعدتهم في هذا المجال"، مشيراً إلى أن "تحو 75٪ من اقتصاد العراق يعتمد على تصدير النفط من الخليج وهو أمر مهم جداً، ومن المهم أن يستمر العراق في التصدير دون مشكلة".

وتابع بيوكانن أن "الكويت شريك مهم للولايات المتحدة، وسنعمل دائماً كشركاء على أن يكون هناك حوار بين الطرفين وأن ينظروا لمصالح بعضهم وسنعمل دائماً بهذا المجال"، لافتاً إلى أن "وزير الخارجية العراقي هوشيار زبيري قاد وفداً للحوار بهذا الشأن مع الكويتيين وسفارتنا متواجدة للمساعدة ولو بصورة غير مباشرة".

وأشار بيوكانن إلى أن "هناك تقارير صحافية أشارت إلى إمكانية قيام جماعات مطرقة بقصف ميناء مبارك، لكن لا توجد لدينا معلومات استخبارية بهذا الشأن"، مؤكداً أن "هذه التقارير ذكرت أيضاً مخاوف الكويتيين من إمكانية قصف الميناء من قبل هذه الجماعات".

ولفت المتحدث الرسمي باسم الجيش الاميركي "نحن أيضاً لدينا قلق من هذه المليشيات، وخاصة بعد انسحاب القوات الكويتية بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم 8٢٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون أوسع لها".

وكان النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان اعتبر، في الـ١٩ من

الشهر الحالي، أن سكوت واشنطن على موضوع ميناء الكويت هو مباركة منها لإنشائه، وفي حين دعا إلى مفاتحة الإدارة الأميركية لإيضاح موقفها بشأنه، انهم الأخيرة بالسعي لإبقاء الملفات المتعلقة مع الكويت لاستخدامها كورقة ضغط على العراق.

وأكدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب في الـ١٨ من الشهر الحالي، أن العراق سيدافع بكل الوسائل الممكنة عند إغلاق ممره المائي بفعل ميناء مبارك الكويتي، وفيما كشف عن توقيع الوفد الحكومي إلى الكويت اتفاقية لا تخدم العراق، أشار إلى أن وزارة الخارجية تجاوزت جميع الملاحظات التي أبدتها المختصون في الملاحية بوزارة النقل.

وكان وزير النقل هادي العامري قال خلال مؤتمر صحفي عقده، في الـ٢٥ من أيار الماضي، في محافظة البصرة، إن قرار الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٢٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي

رسمها القرار ٨٢٣ وفي الـ١٩ من أيار فظم كبير على العراق.

فيما أكد وزير النقل السابق عامر عبد الجبار، في الـ١٩ من الشهر الحالي، أن إنشاء ميناء المبارك لن يؤثر على ميناء الفاو الكبير إلا أنه سيؤثر ملاحياً على موانئ أم قصر وخور الزبير وخور عبد الله، لافتاً إلى أن الكويت اختارت موقعا استفزازياً لإنشائه ولا جدوى اقتصادية منه، وفي حين دعا إلى التضييق على الكويتيين والتعاون معهم ببلغات قوية، حضر الحكومة العراقية من منح أي دولة الربط السكني للعراق والكويت التي يبلغ دولة في الخليج العربي، لكي تبقى القناة الجافة خاصة حصراً بالعراق.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الشؤون الخارجية العراقية، في الـ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٢٣، وأوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع انشاء ميناء الفاو الكبير العراق، ويلفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، "ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق أمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، والذي سيجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي"، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون ان الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيّد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

ووضعت وزارة النقل العراقية في نيسان من العام الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف

